استطلاع الرأي العام حول الاحتيال الأكاديمي وتزوير شهادات التعليم العالي

د. سناء أبوسن، نور آل ثاني، كاتالينا بيتكو

أصبحت الشهادة ما بعد الجامعية بشكل مطرد مطلباً أساسياً لعدد كبير من المهن، مما يضع المزيد من المسؤولية على مؤسسات التعليم العالي، ويخلق في الوقت نفسه فجوة تسمح بحدوث ممارسات فاسدة تعيق استدامة التعليم. يستند هذا الموجز إلى المعلومات التي تم جمعها من مسح للمواطنين القطريين والمقيمين حول العوامل التي تؤثر على الاستدامة التعليمية مثل الاحتيال الأكاديمي وتزوير شهادات التعليم العالي. ويهدف الموجز الى فهم الآراء العامة حول السلوك الأكاديمي الاحتيالي، الصعوبات في كشف التزوير وتوفير الاستراتيجيات التي قد تعزز الامتثال للوائح التعليمية. تعد هذه الدراسة جزءً من مهام معهد البحوث الاجتماعية الاقتصادية المسحية الذي قام بإجراء دراسة مسحية نصف سنوية (QSAS)، بهدف توفير بيانات قيمة لصناع القرار والسياسيين والعلماء في هذا المجال. تعتبر الأفكار المستمدة من هذه الدراسة شرطاً أساسياً لتطوير سياسات التعليم واستدامتها كجزء من رؤية قطر لعام 2030.

تهدف رؤية قطر 2030 إلى التحول من دولة ريعية إلى دولة ذات اقتصاد قائم على المعرفة. وقد أدى إلى استثمارات كبيرة في قطاع التعليم، وبالأخص المدينة التعليمية في مؤسسة قطر، والصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، وجامعة قطر، وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا. كما شهد البلد استثمارات وتحسينات في مجالات أخرى مثل البنية التحتية والصحة. مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى العمالة المؤهلة في هذه المجالات. وبالتالي، فتحت الحاجة المتنامية للوظائف القائمة على المعرفة فجوة تسمح بممارسات فاسدة في البلد في حال غياب الرقابة والتنظيم عن هذه المجالات.

يُعرَّف الاحتيال الأكاديمي بأنه أي نوع من الغش يحدث في أي ممارسة أكاديمية رسمية[1]. تشكل الاحتيال الأكاديمي تحدياً كبيراً لمعظم مؤسسات التعليم العالي حول العالم. وتشمل الممارسات التالية: السرقة الأدبية، والاقتباسات الكاذبة، والبيانات المزيفة/ الملفّقة، والخداع، والغش، والرشوة، والتخريب، وانتحال الشخصية [2]. وسيؤدي الفشل في مكافحة هذه الظاهرة إلى عرقلة الأهداف الطموحة للمنطقة المتمثلة في الابتعاد عن الاقتصادات الريعية. في استطلاع قطر نصف السنوي (QSAS) لعام 2022 الذي أجراه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، تم تنفيذ استبيان لفهم مستوى الوعي والعوامل المتصورة التي تؤثر على احتمالية مشاركة الفرد في أعمال الاحتيال الأكاديمي. وشمل المسح القطريين والمقيمين. ونظراً لكون هذه الظاهرة قضية عالمية، ولأن القوى العاملة في قطر تتضمن نسبة كبيرة من غير القطريين، كان لابد من تضمين منظور الفئتين من المستجيبين. حيث أن الهدف الأمثل للدراسة هو الوصول إلى توصيات واستراتيجيات مُثلى لاستهداف الأنشطة الأكاديمية الاحتيالية.

الوعي بالاحتيال الأكاديمي

تعد ظاهرة الاحتيال في الشهادات الأكاديمية من أخطر القضايا الاجتماعية التي تؤثر على الطلاب حول العالم. حيث تتخطى آثارها حدود البلدان بحيث تؤثر على الدولة التي يحدث فيها التزوير والدولة التي يختار فيها حامل الدرجة المزورة العمل. يزيد هذا الفساد من تكاليف المعاملات،

ويقلل من كفاءة وجودة الخدمات، ويعرقل عملية صنع القرار، ويقوض القيم الاجتماعية.

الشكل ١. الوعي بالاحتيال الأكاديمي حسب الجنسية

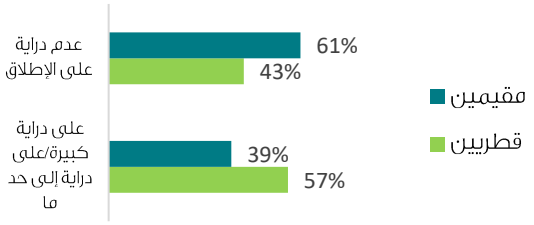

بالنسبة لسكان قطر، كان 50٪ من القطريين على دراية بالاحتيال الأكاديمي، مقارنة بـ 39٪ من المقيمين. يعد الوعي بالأنشطة الاحتيالية الخطوة الأولى والأكثر أهمية لمكافحتها، حيث أنه من الأسهل بالتأكيد إيقاف النشاط الاحتيالي بدلاً من محاولة إبطال تأثيره بعد حدوثه بالفعل. وبالتالي، يجب أن يكون جميع الأفراد داخل المؤسسات على دراية بالأنشطة التي من المحتمل أن تكون احتيالية[3].

دوافع ممارسة الاحتيال الأكاديمي

تعد الدوافع لممارسة الاحتيال الأكاديمي قوية، حيث أن المردود مرتفع نسبياً مقارنة بالتكلفة والمخاطر المتصورة. كذلك يسعى الأشخاص إلى تعزيز مكانتهم من خلال الحصول على الشهادات نظراً لارتباطها بالمنزلة المهنية والاقتصادية[4]. توضح نظريات رأس المال البشري والعمل الاقتصادية أن الأفراد قد يسعون الى الحصول على شهادات مزيفة لزيادة أرباحهم إلى أقصى حد على المدى الطويل[5] . فعلى سبيل المثال، إذا لم يتم ترقية موظف ما بسبب عدم حصوله على شهادة جامعية، فقد يتصرف بطريقة غير عقلانية ويشتري شهادة مزورة لزيادة مدخوله وتحسين وضعه المهني.

العوائق المؤثرة على اكتشاف الاحتيال الأكاديمي

تطال التحديات المتعلقة بالاحتيال الأكاديمي والدرجات العلمية جميع البلدان، حتى تلك التي لديها إرشادات اعتماد أكاديمي متطورة ومعايير واضحة لجودة التعليم. ونظراً للعدد الكبير من خريجي الجامعات الذين يتابعون تعليمهم العالي في الخارج، فقد جعل ذلك من الصعب على السلطات تتبع عمليات التزوير واعتراضها.

الشكل ٢. عوائق اكتشاف الاحتيال الأكاديمي

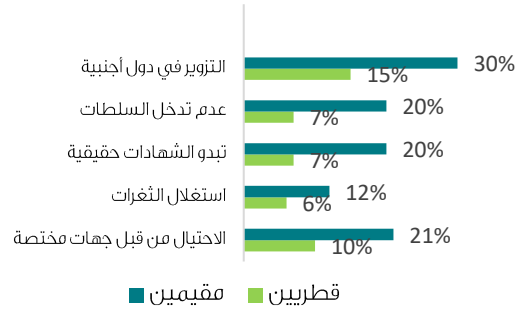

يسلط الشكل 2 الضوء على العوائق المتصورة التي تعيق القدرة على ردع الاحتيال الأكاديمي. يعتقد غالبية المستجيبين أنه من الصعب اكتشاف الاحتيال الأكاديمي نظراً لأن معظم عمليات التزوير تحدث في دول أجنبية. كما أجمعوا على أن استغلال الثغرات هو العقبة الأقل أهمية لكشف الاحتيال الأكاديمي. نظراً لأن قوانين تصديق الشهادات في قطر موحدة ومفصّلة، فإن هذه الإجابات تنطبق على قطر. ومع ذلك، فإن عدم الإلمام بالمؤسسات الأجنبية تسبب في معظم المشكلات المتعلقة بتصديق الشهادات.

يعد فهم احتمالية اكتشاف المزورين خطوة ضرورية للسيطرة على سلوك التزوير باستخدام هذه الأداة، إذ يتم تحديد اكتشاف احتمالية التزوير من خلال ثلاثة عوامل رئيسية: تنفيذ القوانين، ومعدل التزوير، وممارسات التهرب[6] . تظهر العلاقة بين العوامل المذكورة سابقاً في المعادلة أدناه. يرتبط بشكل إيجابي كل من معدل التزوير والتنفيذ باحتمالية الكشف عن الاحتيال، ولكنهما

يزيد الفساد المتمثل في الاحتيال الأكاديمي من تكاليف صنع الأعمال، ويخفض من كفاءة وجودة الخدمات ويشوه عملية صنع القرار ويقوض القيم الاجتماعية.

يرتبطان سلباً بالزيادة في ممارسات التهرب. يعد تنفيذ القانون عاملاً أساسياً يمنع التزوير، بينما يشجع ضعف تطبيق اللوائح، والمؤسسات غير الفعالة، وآليات المراقبة الضعيفة على الفساد وتقلل من احتماليات كشف التزوير.

$$FDP = f(E, V, F)$$

- معدلات التزوير F: تقاس معدلات التزوير من خلال تكرار التزوير. إذا كانت معدلات التزوير عالية ويمارسها العديد من الأفراد، فإن احتمالات اكتشاف التزوير تزداد والعكس صحيح إذا كانت معدلات التزوير منخفضة.
- ممارسات التهرب V: هي الإجراءات التي يتخذها المزورون لتجنب اكتشافهم (على سبيل المثال، الرشوة، شراء شهادة، توظيف آخرين لكتابة أطروحة، وغيرها من الممارسات).
- إنفاذ القانون E : ويمثل اللوائح التي تفرضها المؤسسات والهيئات الأكاديمية.

عواقب الاحتيال الأكاديمي

يعيق الاحتيال الأكاديمي الدول في تحقيق رؤيتها في جعل اقتصادها قائماً على المعرفة. ويشوّه الفساد المتمثل في الاحتيال الأكاديمي الثقافة المدنية من خلال تشويه سمعة العدالة التي ترتبط عادة بالمؤسسات التعليمية، وينمّي ثقافة السخرية من الأمة وفضائلها المدنية المعهودة. عندما يخترق الفساد في مجال التعليم العالي، يعتقد الجيل الشاب أن الغش والرشوة طرق مقبولة للتقدم في حياتهم المهنية ويقوض الفساد الحوافز التي تدفع الشباب على العمل الجاد، من خلال تعليمهم بأن هناك طرقاً أسهل للنجاح. وبشكل عام، غالباً ما تتسم المؤسسات التي ليس لديها استراتيجيات لردع الاحتيال الأكاديمي بالفساد، فهي تفكك التماسك الاجتماعي عن تقويته.

استراتيجيات ردع الاحتيال الأكاديمي

يخفّض الاحتيال الأكاديمي من الرفاه الكامل للمجتمع[7]. حيث من المفترض أن يمثّل حملة شهادات الماجستير والدكتوراه النخبة الموثوقة لقيادة المجتمعات نحو التنمية والتقدم والنمو في مختلف المجالات. وبالتالي، فإن عمليات الاحتيال التي تطال المجالات الطبية والهندسية هي الأكثر مدعاة للقلق، نظراً لأنها قد تؤثر على سلامة الأفراد وحياتهم.

الشكل ٣. استراتيجيات لمكافحة الاحتيال الأكاديمي

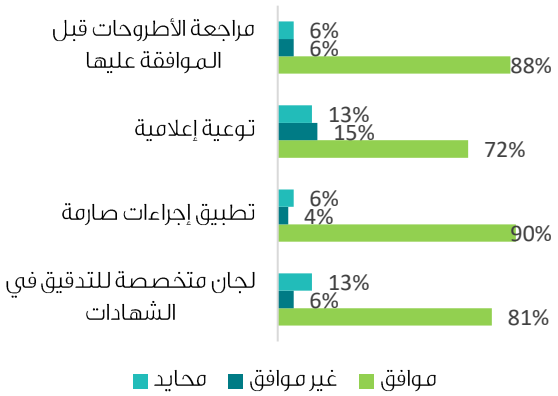

اتفقت كلا الفئتين من المستجيبين على أن الإجراءات الأكثر صرامة كانت الاستراتيجية الأهم لردع الاحتيال الأكاديمي. وفي المقابل، اعتبرت التغطية الإعلامية الأقل أهمية. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في التنفيذ والإجراءات إلى تقليل عدد حالات الاحتيال الأكاديمي. ومن الأهمية بمكان أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي تطبيق ثقافة مراجعة الشهادات العليا للإداريين واعضاء هيئة التدريس والطلاب على كل المستويات. ومع ذلك، اعتُبرت جميع

الاستراتيجيات الأربع هامة بنظر المستجيبين، حيث أجمع أكثر من 70 ٪ منهم على أهميتها.

من أجل زيادة إنتاجية الاقتصاد القائم على المعرفة، من الضروري استئصال ظاهرة تزوير الشهادات وتزييفها بشكل كامل. وقد وافق 81٪ من المستجيبين على ضرورة وجود لجان متخصصة لمراجعة الشهادات. تتوافق هذه الإجراءات مع السياسات المعتمدة في جميع أنحاء أوروبا، حيث ساعد وضع نظام تصنيف جامعي مستقل يتضمن الأمانة الأكاديمية والنزاهة المالية كمعايير تقييم الجامعات على أن تصبح أكثر شفافية وتنافسية من خلال تبني ممارسات إدارية أفضل[8].

المصادر

1. Horowitz, J. (2018). Relative Education and the Advantage of a College Degree. *American Sociological Review*, *83*(4), 771–801. www.jstor.org/stable/48588568.
2. Johnson, C. (2005). Credentialism and the proliferation of fake degrees: The employer pretends to need a degree; the employee pretends to have one. *Hofstra Lab. & Emp. LJ*, *23*, 269.
3. Abusin, S. Hassan, R., and & Hertzler, G. (2012): Natural resource modelling: Allowing for inconstant probability of detection and frequency measures of violation within dynamic deterrence fishery models, journal of Natural Resources Modeling (NRM) ; vol 25 issue 3 July 2012DOI:10.1111/j.19397445.2012.00130.
4. Al-Bahri, M., Al-Wardi, S., Dharamshi, R. R., Al-shukail, N., & Muthanna, A. (2020, November). A Smart System Based on Digital Object Architecture to Verify the Diploma Certificates. In *2020 International Conference on Communications, Computing, Cybersecurity, and Informatics (CCCI)* (pp. 1-5).
5. Mattar, M. Y. (2022). Combating academic corruption and enhancing academic integrity through international accreditation standards: The model of Qatar University. *Journal of Academic Ethics*, *20*(2), 119-146.
6. Trines, S. 2017. Academic fraud, corruption, and implications for credential assessment, World Education News + Reviews, 10 December
7. Mavisakalyan, A., & Meinecke, J. (2016). The labor market return to academic fraud. *European Economic Review*, *82*, 212-230.
8. Ivanova, V. A., & Ivanova, V. A. Academic fraud. *Pedagogy and Psychology*, *11*. 2015.

توصيات السياسات

1. تعزيز ضمان جودة الأبحاث التي تأتي من مصدر خارج دولة قطر من خلال تكوين هيئات تنظيمية مستقلة.
2. إعادة تقييم تصديق الشهادات في المجال الأكاديمي للذين تم تعيينهم قبل العام 2016.
3. توعية أولياء الأمور بأهمية النزاهة الأكاديمية للاستدامة التعليمية.
4. تحسين معايير التوثيق والتحقيق وذلك بفهم الإجراءات غير القانونية التي يقوم بها المخالفين حتى يسهل تتبعهم وإيقافهم.
5. تحسين إجراءات التقييم والقبول وحماية السجلات وذلك بتكوين لجان مختصة لمراجعة بحوث الماجستير والدكتوراه.
6. نشر القيم الفكرية والأخلاقية لدى الشباب وزيادة الوعي حول سلوك التزوير والرشوة الذي يقوّض القيم ويحد من الاستدامة التعليمية.